المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

تنزيل التوجيهات الملكية السامية

التي تضمنها خطاب العرش

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

الثلاثاء 04 غشت 2020

التوجيهات الملكية السامية

«... وفي مقدمتها: إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي تمكن القطاعات الإنتاجية من استعادة عافيتها، والرفع من قدرتها على توفير مناصب الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل. وهو ما يقتضي تعبئة جميع الإمكانات المتوفرة من تمويلات وتحفيزات، وتدابير تضامنية لمواكبة المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، التي تشكل عمادا لنسيج الاقتصادي الوطني.

وفي هذا الإطار، سيتم ضخ حوالي 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني، أي ما يعادل 11 في المائة من الناتج الداخلي الخام. وهي نسبة تجعل المغرب من بين الدول الأكثر إقداما في سياسة إنعاش الاقتصاد بعد هذه الأزمة. وقد ارتأينا إحداث صندوق للاستثمار الاستراتيجي مهمته دعم الأنشطة الإنتاجية، ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى بين القطاعين العام والخاص، في مختلف المجالات»

« كما يجب الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية. ولهذه الغاية، ندعو لإحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، ومواكبة أداء المؤسسات العمومية».

« إن الهدف من كل المشاريع والمبادرات والإصلاحات التي نقوم بها، هو النهوض بالتنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية. ويأتي في مقدمة ذلك، توفير الحماية الاجتماعية لكل المغاربة، التي ستبقى شغلنا الشاغل، حتى نتمكن من تعميمها على جميع الفئات الاجتماعية (...) وندعو للشروع في ذلك تدريجيا، ابتداء من يناير 2021، وفق برنامج عمل مضبوط، بدءا بتعميم التغطية الصحية الإجبارية، والتعويضات العائلية، قبل توسيعه، ليشمل التقاعد والتعويض عن فقدان العمل.»

«مقتطفات من خطاب العرش»

التوجيهات الملكية السامية

I. إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي؛

II. تعميم التغطية الاجتماعية؛

III. إصلاح القطاع العام.

سيتم إتخاذ إجراءات فورية من أجل تفعيل التوجيهات الملكية السامية

I. إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي

بلورة خطة شمولية ومندمجة للإنعاش الاقتصادي تتضمن إجراءات أفقية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات القطاعية.

الهدف: مواكبة الاستئناف التدريجي لنشاط مختلف القطاعات وتهيئة ظروف إنعاش اقتصادي قوي في مرحلة ما بعد الأزمة.

- ترجمة هذه التدابير في إطار **ميثاق للإنعاش الاقتصادي والشغل**، والذي سيكون ثمرة لطموح مشترك يتقاسمه كافة المتدخلين: الدولة والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.
- ستكون التدابير القطاعية، التي تهم بالأساس القطاعات الأكثر تضررا نتيجة الأزمة، موضوع عقود واتفاقيات سيتم التوقيع عليها مع الغرف المهنية المعنية: عقد البرنامج 2020-2022 المتعلق بإنعاش قطاع السياحة في مرحلة ما بعد كوفيد19.

سيتم التوقيع خلال هذا الأسبوع

على ميثاق الإنعاش الاقتصادي والشغل وعقد البرنامج المتعلق بإنعاش قطاع السياحة

I. إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي

سيتم ضخ 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني

75 مليار درهم

من القروض المضمونة من طرف الدولة

- لفائدة جميع فئات المقاولات بما في ذلك المؤسسات والمقاولات العمومية الأكثر تأثرا بالأزمة؛
- سيتم تكليف صندوق الضمان المركزي بتدبير هذا النظام للضمان؛

- إصلاح مؤسساتي لهذا الصندوق
- تخصيص 5 ملايير درهم من صندوق كوفيد-19 من أجل تغطية مخاطر عدم قدرة الشركات المستفيدة على السداد؛

45 مليار درهم

مرصدة لصندوق الاستثمار الاستراتيجي

- **30 مليار درهم** معبئة لدى المؤسسات الوطنية والدولية
- **15 مليار درهم ممولة من طرف الدولة (قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020)**

سيتدخل هذا الصندوق

- **بشكل مباشر** في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- **بشكل غير مباشر** في دعم رساميل المقاولات بهدف تطويرها

تعبئة 20 مليار درهم من طرف الدولة ستمكن من ضخ 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني.

إحداث صندوق الاستثمار الاستراتيجي

طبقا لمقتضيات المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 13-130 المتعلق بقانون المالية، والمادة 29 من قانون المالية لسنة 2020، والمادة 25 من المرسوم رقم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية:

- ✓ سيتم خلق **الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق الاستثمار الاستراتيجي»؛**
- ✓ سيتم تقديم هذا المرسوم من أجل المصادقة عليه خلال مجلس الحكومة القادم.

ستكون لهذا الصندوق مهمة دعم الأنشطة الإنتاجية، ومواكبة وتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى في القطاعين العام والخاص

II. تعميم التغطية الاجتماعية

يعد إصلاح الحماية الاجتماعية من الاصلاحات المجتمعية الكبرى الذي يتطلب تغييرات عميقة في تدبير وحكامة نظام الحماية الاجتماعية في المغرب.

إصلاح يكرس تغطية اجتماعية شاملة من خلال:

- تعميم التأمين الإجباري على المرض ابتداء من يناير 2021
- التعويضات العائلية لفائدة كل الأسر، ابتداء من يناير 2021
- التقاعد لفائدة الساكنة النشيطة التي لا تتوفر حاليا على تغطية اجتماعية
- التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الساكنة النشيطة

II. تعميم التغطية الاجتماعية

طبقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله

الشروع الفوري في حوار اجتماعي بناء مع كل الشركاء

استكمال بلورة منظور عملي شامل:

- البرنامج الزمني؛
- الإطار القانوني؛
- خيارات التمويل.

الإطار الزمني للتنفيذ :

سيتم تنزيل هذا الإصلاح **بشكل تدريجي خلال 5 سنوات، وعلى مرحلتين**، وفق التسلل الزمني التالي:

- 2021-2023: تفعيل التغطية الصحية الإجبارية والتعويضات العائلية
- 2024-2025: تعميم التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل

التدابير القبلية والمُواكِبة:

من أجل إنجاح هذا الإصلاح العميق، لابد من اتخاذ التدابير القبلية والمُواكِبة والتي تتعلق على الخصوص بما يلي:

- إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي؛
- إعادة تأهيل الوحدات الصحية وتنظيم مسار العلاجات؛
- إصلاح الأنظمة والبرامج الاجتماعية الموجودة حاليا، للرفع من تأثيرها المباشر على المستفيدين، خاصة عبر تفعيل السجل الاجتماعي الموحد؛
- إصلاح حكامة نظام الحماية الاجتماعية؛
- الإصلاح الجبائي المتعلق بإقرار مساهمة مهنية موحدة.

إعادة هيكلة قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

كشف تحليل قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية أنه على الرغم من مختلف المجهودات المبذولة، إلا أن تطور هذا القطاع لا يزال يعوقه عدد من نقاط الضعف والنواقص:

- ✓ تضاعف عدد المؤسسات والمقاولات العمومية، لا سيما ذات الطابع غير التجاري، مع تداخل مهامها في بعض الأحيان مع هيئات أخرى أو مع الهياكل الإدارية التابعة للوزارات؛
- ✓ اعتماد المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري على الميزانية العامة للدولة: أكثر من **36 مليار درهم** من الإمدادات تم رصدها لفائدة هذه الهيئات خلال سنة 2020؛
- ✓ تزايد احتياجات المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري بخصوص دعم الدولة فيما يتعلق بالموارد الذاتية و/أو بالضمانات من أجل الحفاظ على استدامتها وتطورها (المكتب الوطني للسكك الحديدية، والخطوط الملكية المغربية، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ومجموعة التهيئة العمران والشركة الوطنية للطرق السيارة...)؛
- ✓ غياب التفاعلات الإيجابية والتكاملات التي تمكن من النمو الخارجي (قطاع الموانئ والخدمات اللوجيستيكية والمواصلات...)، وبطء مسلسل تشكيل التجمعات (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والتنمية الاجتماعية...)؛
- ✓ تأخر عمليات تصفية مجموعة من المؤسسات (أكثر من 70 وحدة)، التي استمرت لأكثر من عقد.

إعادة هيكلة قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

التدابير التي سيتم اتخاذها

بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري والاجتماعي

- ✓ إسناد بعض المهام للوزارات المعنية بعد تصفية أو حل المؤسسات والمقاولات العمومية التي ليس من الضروري الحفاظ عليها؛
- ✓ تجميع بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الأهمية الاستراتيجية؛
- ✓ تصفية أو حل المؤسسات والمقاولات العمومية التي لم تعد المهمة التي أحدثت من أجلها قائمة.

بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري والمالي:

- ✓ تعزيز استدامة النموذج الاقتصادي والمالي: تقليص التبعية للميزانية العامة للدولة (رؤوس الأموال والضمانات...)، وتحسين المساهمة في الميزانية العامة للدولة (الأرباح والآتاوات...)، وتثمين الأصول، وتعزيز اللجوء للشراكة بين القطاعين العام والخاص...؛
- ✓ إحداث مجموعات وشركات قابضة قطاعية متجانسة تلبي متطلبات الحجم المثالي وعقلنة التدبير (التدفقات والخزينة والتكاليف ...)، والجذب بالنسبة للسوق المالي، واستغلال فرص جديدة يوفرها الذكاء الاصطناعي والرقمنة والاقتصاد الدائري...؛
- ✓ **إحداث وكالة لتدبير المساهمات التجارية و المالية للدولة.**

معالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

إعادة هيكلة قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

إحداث وكالة وطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، ومواكبة أداء المؤسسات العمومية.

- ✓ تعزيز دور الدولة كمساهم؛
- ✓ تعزيز الحكامة الجيدة على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- ✓ ضمان التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة؛
- ✓ تتبع نجاعة أداء المؤسسات العمومية.

تنظيم وظيفي وإداري جديد لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة يستجيب لتطلعات جلالة الملك نصره الله، ولمتطلبات النجاعة والفعالية في التدبير العمومي

إعادة هيكلة قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

قطاع البنيات التحتية (النقل و اللوجستيك):

دمج كل من : الطرق السيارة بالمغرب، والمكتب الوطني للسكك الحديدية، والشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستيكية، وصندوق تمويل الطرق و الوكالة الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية

- إنشاء هيئة واحدة مسؤولة عن إنجاز البنية التحتية للطرق والطرق السريعة والسكك الحديدية وكذا خدمات النقل؛
- تجميع النشاط اللوجستيكي من أجل خلق الانسجام وتطوير عرض لوجستيكي متكامل.

قطاع الفلاحة و الصناعة الغذائية

دمج المكتب الوطني المهني للحبوب و القطاني و الوحدات التابعة له

يتعين تحويل هذه الوحدة إلى القطاع الخاص.

أمثلة لبعض التدابير التي من المرتقب اتخاذها

القطاع الاجتماعي: دمج وكالة التنمية الاجتماعية، والتعاون الوطني، ومكتب تنمية التعاون و صندوق المقاصة

إنشاء هيئة واحدة مسؤولة عن العمل الاجتماعي بدلاً من مجموعة المؤسسات العمومية الموجودة حاليا.

قطاع التنمية الترابية: حل وكالات التنمية الثلاث (الجنوب والشمال والشرق)

نظرا لأن استمرارها لم يعد مبررا بسبب تكرار مهامها من طرف مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى، أو من طرف قطاعات أخرى، أو جماعات ترابية.

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

شكرا على انتباهكم

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة